

19 August 2008

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وأربعة عشر بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد حرمان مونداراتين هيرنانديس (فتريلا)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١١٤ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً برسلك ناغاساكي للسلام وسكان ناغاساكي الذين يُبرزون الآن لافتة وهم هنا في هذه القاعة يحملون عرائض تدعو إلى إلغاء الأسلحة النووية. ومن المشجع أن أجيال اليابان الجديدة ما فتئت منذ سنوات تظهر اهتماماً عميقاً بالحد من الأسلحة وبتزع السلاح وبأعمال مؤتمر نزع السلاح. إننا نرحب بكم ونشكر لكم اهتمامكم بهذا المنتدى.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها هذا المنتدى كرئيس للمؤتمر، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أقول بعض الكلمات. أيها السادة المندوبون الموقرون، إنني أرحب في أن أعرب عن تقديري لمن سبقوني في تولي منصب الرئيس في عام ٢٠٠٨، وهم سفير تونس، سمير العبيدي، وسفير تركيا، أحمد أوزوموسو، وسفير أوكرانيا، ييفهن بيرشيدا، وسفير المملكة المتحدة، دجون دانكان، وسفيرة الولايات المتحدة، كريستينا روكا، لما بذلوه من مجهودات لم تعرف الكلل ولا الملل سيراً بأعمال المؤتمر قُدماً.

ويطيب لي أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد سيرغي أوردجونيكيدزه، ومن خلاله فريق الأمانة بأكمله، لما وفّروه من دعم لأعمالنا. وقد آن الأوان أيضاً للاعتراف بما قدمه من إسهام قيّم المنسقون السبعة، وهم السفراء خوان مارتايت، من شيلي، وسوميو تاروي، من اليابان، وماريوس غرينيوس، من كندا، وبابكر كارلوس مباي، من السنغال، وبيتكو دراغانوف، من بلغاريا، ودايان جاياتيليك، من سري لانكا، وويساكا بوجا، من أندونيسا، وما أسهم به كل المندوبين لدى المؤتمر.

إن فتزويلا تقدر تشريفها برئاسة مؤتمر نزع السلاح ويسرها أن تعيد تأكيد التزامها بالمؤسسات والاتفاقات الموجودة في مضمار نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ونحن نؤمن بأن هذا المنتدى جزءاً لا بد منه للنظام المتعدد الأطراف في الميدان وهو مدعو لكي يلعب دوراً كبيراً في الفترة التاريخية التي نعيشها. ومؤتمر نزع السلاح، الذي تكتسي نشأته وتطوره مثل هذه الأهمية، يجب أن يعود إلى سواء السبيل ويطور الأنشطة الملائمة لبلوغ أهدافه. وفي اعتقادنا أن هناك أنشطة جارية للتعويض عن الوقت الضائع وأن الجهود تبذل حتى يجسّد المؤتمر رغبة شعوبنا. وهذا الإحساس بما لنا من قوة متزايدة أساسه تزايد الاهتمام بموضوعنا، والآمال التي يبعث عليها وكثرة زيارات الشخصيات المرموقة للمنتدى في الآونة الأخيرة.

إن زماننا زمان التعقيد السياسي الكبير المتجلي من حولنا. فعلياً أن نعائش التعقيدات دون أن يغيب عنا هدف تعزيز النظام القانوني الدولي في مجال الحد من الأسلحة. وإن المهمة المنوطة بنا تستلزم منا إرادة سياسية لا تنزعزع تكون مبنية على الحوار الإيجابي والشفاف والتشاركي والقادر على تقدير كل المواقف. كما أن التزامنا بالسلام ونزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان للشعوب يلزمنا بإخراج المؤتمر من الطريق المسدود. ونحن نعلم أن زماننا

معقد كثيراً سياسياً، لكننا نعلم أيضاً أن الهيئات المتعددة الأطراف مكان للعمل على إحلال السلم والأمن بحكم طبيعتها.

ولمواجهة التحديات والشبهات التي تهددنا، يقر مؤتمر نزع السلاح، سنوياً، جدولاً للأعمال تتجسد فيه القضايا الرئيسية في حقل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينظر العديد من الوفود إلى نزع السلاح النووي باعتباره علة وجود المؤتمر. ولا غرو، فإن القرار الأول الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة احتوى على المناداة بإزالة الأسلحة النووية. وإلى أن يحين وقت تحقيق نزع السلاح النووي، من الضروري أن تعطى ضمانات أمنية سلبية بالألا تستعمل الدول الحائزة على الأسلحة النووية أو تهدد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. ويتعين بلوغ توافق على أفضل الوسائل لضمان منح تلك الضمانات. وسكون التفاوض على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع المتفجرات وبدأ نفاذ تلك المعاهدة خطوة هامة نحو نزع السلاح وعدم انتشار السلاح النووي. وما زالت هناك، وإن لم يرفض أي وفد التفاوض على مثل هذا الصك، بعض التفاصيل التي تتطلب التوافق عليها. فالحفاظة على الفضاء الخارجي، بوصفه إراثاً للبشرية، وتسخيرها للأغراض السلمية، أولوية لهذا المؤتمر. وكل شيء يوحي بأن الضرورة تدعو إلى تدعيم النظام القانوني اللازم لضمانه.

ومن المسؤوليات التي تتحملها فتزويلا برئاستها مؤتمر نزع السلاح المهمة الجوهرية المتمثلة في إعداد تقرير عن الأنشطة التي اضطلع بها مؤتمر نزع السلاح خلال عام ٢٠٠٨ والتفاوض عليه وتقديمه في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويجدونا الأمل في إنجاز هذه المهمة بالتشاور على أوسع نطاق بتواضع وفعالية. ونحن على ثقة بأنكم جميعكم ستعاونون معنا في تحقيق هذه النتيجة. وسنقدم مشروع التقرير السنوي وفقاً لأحكام المادة ١٣ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، ضمن الفترات والأجال المحددة فيه.

وإن موقف فتزويلا من برنامج العمل المقترح الوارد في الوثيقة CD/1840 مردّه إلى القناعة بأنه يوفر أساساً للخروج من المأزق. ولا تخفى علينا صعوبة التوصل إلى توافق الآراء في هيئة تعددية ومتنوعة كهذه. ومن الحيوي، عندنا، الاتفاق على برنامج عمل، نعتبره أساساً أدنى للتقدم وللطلوع من فترة الخمول هذه. وسيكون ذلك البرنامج خير آلية لكفالة تعزيز المؤتمر نفسه ووجوده في حد ذاته. ونسلم بأن صنع الإنسان قابل للإلتقان وندعو كافة أعضاء هذا المنتدى إلى إثراء برنامج العمل المقترح وتحسينه باقتراح تعديلات واقعية وبناءة ومسؤولة تعكس الشواغل التي تساورنا جميعاً في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالوثيقة CD/1840، نقترح التعامل مع كل المبادرات وفي الذهن أن هذه الأداة - المبتدعة بسعي الجميع - يجب أن تضمنا جميعاً واثقين بأن برنامجاً للعمل تكون له مثل تلك الخصائص سيكون مستحكماً بما يكفي ليحظى بالثقة التي تستوجبها المهمة. ينبغي ألا يشعر أي أحد أنه مستبعد.

وبفضل الخطوات المتخذة هذا العام، فإن ثمة ما يبعث على التفاؤل، إن نحن قارنا التقدم في الحاضر بما أنجز في الماضي. ولذا، فإن من الأمور التي نتمنّيها ونقدرها حق قدرها مساهمة توليفة رؤسائنا الستة. إننا نحس بأن عملها قد أنعش المؤتمر، موفراً الاستمرارية له والتماسك والمشاركة والعون على حشد التوافق. ونحن مقتنعون بأن التقدم قد أحرز في سبيل إزاحة الحواجز وشاهدنا دعوات متكررة تدفع إلى الاتفاق النهائي. من الضروري أن يكون لهذه الأقوال مغزى ولا بد من همّة الجميع.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الموجودين على قائمة جلسة اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أودع، باسم المؤتمر وأصالة عن نفسي، الزميلين الموقرين، سفير فرنسا دوبييل وسفير فنلندا كاهيلووتو، اللذين تنتهي مدة خدمتهما في جنيف. وباسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، يطيب لي أن أعبر لهما عن تقديرنا لمساهمتهما القيّمة الكثيرة في مساعينا إبان فترة تولييهما لمنصبهما، مع خالص متمنياتنا لهما بالنجاح والارتياح في المهمة الجديدة المسندة إليهما.

وأود الآن الانتقال إلى مسألة المتكلمين اليوم. فالقائمة تتضمن اسمي المندوبين التاليين الراغبين في التكلم، وهما: السفير جون - فرانسوا دوبييل وسفير باكستان خان. أعطي الكلمة لسفير فرنسا دوبييل.

السيد دوبييل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أشكر، بادئ ذي بدء، على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ. وأود أيضاً أن أهتلك، أنت وبلدك، على تقلدك الرئاسة وأؤكد لك الدعم الكامل من لدن الوفد الفرنسي في المهمة العسيرة الموكلة إليك.

السيد الرئيس، سأتكلم هنا بصفتي الخاصة المحضة متحملاً وحدي المسؤولية عن كلامي. إن كون المؤتمر يعقد جلساته في قاعة المجلس، أهى القاعات في كامل قصر الأمم في جنيف لا محالة أنه ليس وليد الصدفة. يمكن النظر إليه على أنه رمزي، من ناحيتين على الأقل. أولاً، القاعة معروفة أيضاً بقاعة فرانسيكو دي فيتوريا تكريماً لأعمال اللاهوتيين والحقوقيين المنتمين إلى المدرسة الإسبانية للشريعة الطبيعية وقانون الأمم. ويعدّ فيتوريا، الذي ينتسب إلى الرهينة الدومينيكية، من مؤسسي القانون الدولي العام. فقد كان ذا بصيرة، وبذلك أصبح داعيةً لأخلاقياتٍ دولية جديدة يمكن أن تمتد لتشمل كل أمم العالم وتصلح لكل البشر، لا تساقها مع الوحدة الأساسية للبشرية. وكان يرى العالم كوحدة سياسية، كفلك قادر على أن يجعل القوانين تسري على جميع الأمم وجميع الناس. وفي القرن السادس عشر، الذي كان عصرًا صاحباً طبعته اكتشافات عظيمة ونزاعات دينية وحروب الغزو في العالم الجديد، قال على الخصوص إنه لا "فارق الدين يعدّ قضية تستأهل المحاربة من أجلها... ولا "الرغبة في بسط الإمبراطورية" ولا "المجد" ولا "أي مغنم للأمر". وكان يؤمن بأنه لا السلام ولا الوثام يتأتيان إلا بزوال العنف كأداة للقانون.

وفي تسعينات القرن الفائت، أنجز مؤتمر نزع السلاح بلا ريب عملاً ما كان لفرنسيسكو دي فيتوريا أن يتنكر له. فقد تفاوض المؤتمر على اتفاقيتين هامتين، على الأقل، شكلتا تقدماً حاسماً في وضع قانون دولي لئلا يزعج السلاح النووي. وإنني، بطبيعة الحال، أشير إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، علماً أن هذه الأخيرة ما زال، مع الأسف، لم يبدأ نفاذها.

وهناك رمز آخر مفعّم بالدلالة يتمثل في الرسوم الجدارية في هذه القاعة، التي أنتجها في السنوات الفاصلة بين الحريين الفنان القطلوني الكبير جوزي ماري سيرت. لقد كان أشهر فنان راسم على الجدران في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين. وكصديق حميم للشاعر والكاتب المسرحي والدبلوماسي الفرنسي بول كلوديل، ومقيم في باريس، فقد اتسم أسلوبه الباروكي وفنه التصنعي بالتزوع إلى التفخيم، وضُورت الأشياء والمخلوقات المستمدة من واقع الحياة تصويراً فيه غلو ولافت للنظر. ففيها حشود متزاحمة ومعوجة كلها حميئة وعنفوان. ويميّز عمل سيرت حس من التمثيل وبساطة التلوين، حيث يضحى باللون لحساب التمثالية. والحالة النفسية للمردة المشدودي العضلات المحيطين بنا تعبّر عنها أجسامهم المنقبضة أكثر من سيمائهم على وجوههم. وهذا العمل الغريب المذهل، الذي يمكن استقراء تأثره بفيروديزي وميكال أنجلو وغويا، يوحي بشعور يكثفه الغموض يشوّش ذهن المشاهد ويخلق أيضاً توتراً باطنياً ينم عن استياء يعجز عنه الوصف.

وإن تلك الرسوم الجدارية تعتبر، بموضوعها وتاريخ رسمها، بمثابة درس في التأمل لجميع الدبلوماسيين المتعاملين مع نزع السلاح. فالمواضيع المناقشة هنا مواضيع حرب وسلام، وعدل ورقّي اجتماعي. وكثير من الأجواخ الكبيرة الخادعة للعين في هذه القاعة، المعنونة "الغالبون" و"المغلوبون"، ترمز إلى الحرب. وكحائز على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٣، قال السير نورمان أنجيل، "إن المغلوب لا يُغلب دائماً إلى حد كاف لكي لا يرغب من صميم قلبه أن يعاود الكفاح" و"إن الغالبين خاسرون أيضاً". وعلى خلفية الدورة القاسية للحرب الجهنمية، يعرض الرسام مستقبل البشرية المستبشر به. هكذا، تمثل اللوحات الزيتية الأخرى في القاعة انتصار الإنسان على مصائب العالم وعبقورية الإنسان المسخرة في خدمة الإيمان في وضع أفضل. وتصور تلك اللوحات الرجاء وتقدم العلم والرقى الاجتماعي والتقدم التقني. أما السقوف الشهيرة، فتعود بنا، من جهتها، إلى فرانسيسكو دي فيتوريا، لأنها تصف "العبرة من سلامنكا"، التي من المفروض أن تعتبر بها البشرية والأشكال الجمّعة تحت برج الكاتدرائية هي تبشير القانون الدولي المعاصر. ويرمز العمالقة الخمسة المتناسكون إلى جهات العالم الخمس كما أن اتحادهم هو حجر الزاوية للقاعة مجازياً.

وبعبارات أخرى، فإن الرسام إذ اقتصر في تلك اللوحات على ثلاثة ألوان، هي اللون الذهبي والمُرمّد والبني الداكن السيّدجي، قصد بذلك تصوير ما يفصل بين البشر (الحرب والكره والقسوة والثأر والظلم والاستعباد والاضطهاد بالسخرة) وما يوحدتهم

(السلم وانتهاء العبودية والأعمال الشاقة، وروح المساواة والوئام). ومن هذا التناقض، تبرز، في مخيلة الرسام، رؤية جديدة لتاريخ المستقبل، الذي يتشكل من الانسجام والعدالة بين الشعوب، والذي حملت لواءه عصبة الأمم وانضوى تحته الفنان. إن المرء لا يسعه، في هذا المقام، إلا أن يستحضر هنا ما قاله قبلئذٍ ببضعة أعوام، في جنيف أيضاً، أرسيتيد بريان، وكذبتة الأحداث أيضاً، وأسفاه: "إليك عني أيتها البنادق والرشاشات والمدافع!".

بيد أنه لا مرء أن الانطباع الأول عن هذا العمل هو، بالأحرى، الخروج بنظرة مأساوية للتاريخ والعالم. وتحضر في البال أسطورة سيسيفوس التي كان ألبير كامو مولعاً بها إذ تُصور النظرية العبثية، ذلك أن سيسيفوس حكم عليه بأن يدفع صخرة ضخمة كانت تتردّ دائماً متدحرجة قبل الوصول إلى الهدف. وإن أول ما يستحضر من ذلك المشهد المهيّب، الذي يمثّل أشخاصاً مرعبين مهتاجين ومُعوجّين يذكّرون بأشكال كنيسة سيكستين في روما، مناظر رهيبة مُزخرفة ببرودة لأناس متألّمين، عضلاتهم مُنقبضة، يرفعون أكفهم إلى السماء في قنوطٍ.

إن المرء لا يسعه، وهو يبصر هذا العمل، إلا أن يفكر في أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي يجتاز أيضاً دورات، فترات من النشاط المكثف قصيرة للغاية، للأسف، تعقبها، لسوء الحظ، أخرى جد طويلة يشعر فيها المرء أنه يعيد الكرة إلى ما لا نهاية، حيث الانسداد والركود، ولا تستطيع الخطابة، البعيدة شيئاً ما عن الواقع، أن تخدع أطول مما تفعله. فبعد شهور من تسلمي مهام مناصبي، فكر الكثيرون من زملائي أن مؤتمر نزع السلاح يوشك، بفضل مثابرة شتى رؤسائه المتعاقبين على الخصوص، أن يشهد يقظة جديدة بعد أن غطّ في سبات طويل. ولسوء الطالع، وبعد بضعة شهور، خابت الآمال وليس بوسع أحد اليوم أن يقول متى يكون في مقدور هذا المنتدى أن يرجع إلى سيرته الأولى، ألا وهي التفاوض على اتفاقات دولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وإبرامها.

وقد انتهى رسم تلك اللوحات الزيتية أيضاً بفاجعة. هكذا، رسمت تلك الجداريات في فترة ما بين آذار/مارس ١٩٣٥ وأيار/مايو ١٩٣٦. وقبل تدشينها بشهرين، اندلعت الحرب الأهلية الإسبانية (التي أفضت، على كل حال، إلى إتلاف الحريق لعمل آخر عظيم لجوزي ماريا سيرت، ألا وهو جداريات كاتدرائية فيتش). وبعد ثلاثة أعوام، بدأت أكثر الحروب دموية عرفتها البشرية طراً، تماوت فيها كل الآمال المعلقة على فضائل عصبة الأمم للتهديئة. وسوّدت أبشع همجية صورة أوروبا إلى أبد الأبد.

إلا أننا علينا، مثلنا في ذلك مثل الرسام، وإن لم نتصور أن سيسيفوس كان مغتبطاً، أن نظل على الأقل نستبشر خيراً. إنني على يقين من أن مؤتمر نزع السلاح يبقى، مع أنه خيب الآمال كثيراً، أداة لا تعوض تحتفظ، حتى في مرحلة الهبوط إلى الحضيض التي ما فتئ يتخبط فيها منذ زمن طويل، بفائدة جمة تعكس على شاكلتها التوترات والتباينات التي تظل تحدث الشقاق بين الجماعة (communauté) الدولية (ولربما يكون مصطلح "مجتمع" (société)

أنسب من "جماعة") وتمكّن كلا من الدول الأعضاء فيه من الإعراب جهاراً عن شواغله وأولوياته ومطامحه. وبهذا المعنى، فإن المؤتمر مقياسٌ، نوعاً ما، لاستشعار حالة العالم. والحاصل أن المؤتمر يمكن وينبغي أن يفعل أكثر بكثير مما يفعله. وأود أن أبسط بعض الأفكار الشخصية في هذا الصدد.

أولاً، لا شك أن وضع العلاقات الدولية له وقعٌ مباشر على أعمال هذا المنتدى. فليس من قبيل المصادفة أن المؤتمر كان أنشط في ستينات القرن الماضي، ذلكم العقد الذي اتسم، رغم مآسي خطيرة حدثت في عدة بقاع من المعمورة، منها أوروبا، بتفاؤل نسبي عقب انتهاء الحرب الباردة وانقضاء تقسيم العالم إلى كتلتين. ولا كانت مجرد صدفة أن عمله تباطأ منذ مطلع العقد الحالي. وإن ظرفاً دولياً يطبعه، وهذا أقل ما أن يقال عنه، مستقبل غامض ليس من شأنه حقاً أن يؤدي إلى بذل مجهودات باهرة في ميدان نزع السلاح. وسواء أتعلق الأمر بظهور الإرهاب الجماعي أم بنشوب أزمتي عدم انتشار كبيرتين أم استمرار يؤر توتر خطيرة في الشرق الأوسط وآسيا أم بروز أقطاب جديدة للقوة أو الشكوك التي تخامر البعض بخصوص فضائل الدبلوماسية المتعددة الأطراف، فليس من شأن أي من هذه العوامل أن يشجع الدول، التي هي محقّة في حرصها على سلامتها، على أن تتراخى.

أما الفكرة الثانية، فهي: أن الدبلوماسيين، مهما كانوا موهوبين، لا يقدرّون على فعل كل شيء. فهم مرهونون بالتعليمات التي يتلقونها من عواصمهم وفي الميادين التي يتطرق إليها مؤتمر نزع السلاح غالباً ما تكون تلك التعليمات جد صارمة ولا تترك لهم سوى هامش صغير للمناورة. ويأتي زمن لا مناص من أن تصطدم فيه بموانع جوهرية حتى أبرع الالتماعات الفكرية والحيل الإجرائية. بيد أن المبدأ الأساسي، الذي يقتضي بأن ما يستجدّ من تقدم في مضمار نزع السلاح ينبغي ألا يؤدي إلى التقليل من أمن أي كان، يبرر الحفاظ على قاعدة التوافق، التي لن يكون من الحكمة أن ننشد التحرر منها، حتى وإن كان فيها تعطيل. وفي المقابل، يتوجب بحث كل موضوع حسبما يستحقه وما من محاولة لإقامة روابط بين مبحث وآخر إلا وتكون عاملاً معوّقاً.

والملاحظة الثالثة هي أننا لو وضعنا برهة الخطابة جانباً، لما تسنّى لنا إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح ما لم يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبياسر، في نهاية المطاف، التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، كما أدرك تماماً مؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يسع المرء إلا أن يأمل أن يجيء التوافق يوماً ما حول اقتراحات الحل الوسط التي وضعتها عن دراية الرئاسة الجماعية لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، والتي تمثل لا محالة نقطة توازن ناقصة، لكنها الأقرب إلى ما يمكن أن يصبح - في الوقت الملأ - محل إجماع.

والملاحظة الرابعة هي أن كون مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع الاتفاق على برنامج عمل يغطي أموراً منها البنود الأربعة الأولى من جدول أعماله (وهو جدول مصطنع تماماً، في

هذا الخصوص، وعتيق الزيّ في بعض جوانبه)، ينبغي ألا يعفيه من إيلاء عناية متواصلة أكثر ما يفعله حالياً لمواضيع معيّنة لها صلة بالأسلحة التقليدية، حتى وإن كان ذلك لجعل المجتمع الدولي أوعى بالرهانات الكبرى، لا بل الحيوية بالنسبة لبعض البلدان، التي تشكلها التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونشر نظم الدفاع الجوي المحمولة. وفي هذا الصدد، أظهرت الندوة التي نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في شهر حزيران/يونيه الأخير، أن ثمة حاجة فعلية ما زالت لم تُسدّ.

إنني، وأنا استعد للرحيل بعد أيام معدودة، أود التأكيد على أنني أقدر كثيراً الفرصة التي أتيت لبناء علاقات ثقة وصداقة مع الأغلبية العظمى من زملائي، بمن فيهم أولئك الذين لم أكن معهم دائماً على وفاق بشأن الجوهر.

وأود أيضاً أن أعبر عن تقديري لجميع رؤساء مؤتمر نزع السلاح المتعاقبين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، الذين شرفني وأسعدني العمل معهم. وأشكر كذلك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وأمانة المؤتمر وكذا كل من تُبَخَس مهمتهم حقها أحياناً لكن لولاها لما قدر هذا المنتدى أن يشتغل، بدءاً بالتراجمة، الذين أرجو أنني لم أستفهمهم، ربما باستثناء ما حدث اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير فرنسا دوبييل على بيانه وإسهاماته وكلماته الرقيقة التي قالها في حق الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان خان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): فنهني جمهورية فنزويلا البوليفية ونهنتك أنت، يا سيادة السفير خرمان موندراين هيرنانديس، على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وقد يبدو التعبير مبتذلاً، إلا أنك أقحمت في خضم الممعة، بدون أدنى مبالغة، بُعِد تسلمك منصبك في جنيف. ولنا اليقين أنك ستفلح في ترؤس المشاورات والمفاوضات بشأن تقرير نهاية السنة لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا المجهود، ستجد وفد باكستان عوناً كاملاً لك. ونحبّد، بوجه خاص، ملاحظاتك الافتتاحية لما فيها من توازن ورزانة.

وبهذه المناسبة، نرغب أيضاً في الإشادة بسلفك، سفيرة الولايات المتحدة كريستينا روكا، لقيادتها للمؤتمر المفعمّة بالنشاط. فقد عجّلت أنشطة المؤتمر بإحياء الجولة الثالثة من المناقشات غير الرسمية. والأهم من ذلك، أدارت دفّة أعمال المؤتمر بإنصافٍ وحكمةٍ ومهارةٍ.

واليوم يوم حزن عندنا، ذلك أننا استمعنا إلى خطبة الوداع من السفير فرونسوا دوبييل. إننا نفقد جميعاً من كان نعم الزميل ونعم الصديق. وهو يترك وراءه سمات من الدفء الشخصي والفكر المتوقّد والثبات على الدفاع عن المعتقد. نتمنى له التوفيق في مهامه المقبلة. ونودع أيضاً السفير كاري كاهيلووتو، الذي قاد مجموعة الاتحاد الأوروبي بحذق خلال الجزء الثاني من عام ٢٠٠٦. ونستشفّ أنه سيعود عما قريب إلى جنيف كجزء من البعثة بصفة مختلفة. ونرحب أيضاً بالضيوف القادمين من اليابان الجالسين في الشرفة. إن قضيتهم وجهته وهدفهم نبيل. ونعبر لهم عن تعاطفنا الوجداني معهم.

وقد ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة، مخاطباً المؤتمر يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير من هذا العام، بأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح لا قيود عليهم، وهم يحددون الأولويات، من حيث الكيفية التي يديرون بها أعمالهم، غير أن يسيروا متوافقين. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، قال رئيس السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي الموقر، خايبير سولانا، متوجهاً إلى هذه الهيئة، إن الاتحاد الأوروبي قد أصغى إلى ما قيل عن صعوبات تجدها بعض البلدان في الاقتراح CD/1840 وإنه مستعد لمناقشة أية شواغل أمنية معينة. إننا نرحب بإجراء تلك المناقشات مع الاتحاد الأوروبي، قصد التعمق في المسائل واستكشاف إمكانية التوافق. وفي اليوم السابق، أي في ٢٤ حزيران/يونيه، أدلت سفيرة جنوب أفريقيا ببيان عميق التفكير، أشارت فيه، بأسلوبها الأنيق المتميز إلى أنه ليس في الهيكل ولا في دعم الأمانة ولا التمويل والنظام الأساسي ما يعرقل عمل مؤتمر نزع السلاح.

ولا تزال ستة أسئلة تحتاج إلى الجواب بشأن قاعدة التوافق والبحث عن "الصيغة الكاملة" و"الحل الوسط" والحكم المسبق والنضج. وها أنذا أجيب عليها.

هل قاعدة التوافق يساء استعمالها؟ ممّا تشكل إساءة الاستعمال؟ يساء استعمال قاعدة ما متى تخدم مصلحة وطنية ويحرم منها الغير في خدمة مصالحهم. ففي الآونة الأخيرة، أكانت الإساءة هي الأخذ بقاعدة التوافق بكاملها في حالة جدول أعمال السفراء الخمسة، لكن مع إعطاء تفسيرات ابتكارية لها في حالة الوثيقة CD/1840، التي هي بعيدة عن كونها وثيقة متفق عليها؟

هل الإتقان عدوّ للجودة في مؤتمر نزع السلاح، يا ترى؟ في هذا المؤتمر، لا يسعى أحد إلى الإتقان. غير أنه، ما هو الكمال؟ أهو الوثيقة CD/1840؟ ربما هي "جيدة" من غير أن تكون "جيدة بما يكفي"، لأنها تتخللها اشتراطات مدمجة، إذ تزيج قائمتي مرمى مؤتمر نزع السلاح بزاوية ١٨٠ درجة. والوثيقة تسقط التحقق كهدف لمعاهدة المواد الانشطارية، واللجان المخصصة باعتبارها أجهزة فرعية تفاوضية، والتوازن بين المسائل الأساسية الأربع. وتقتصر تنحية الأساس المتفق عليه الذي جرى التفاوض عليه بعد تضافر العمل طيلة عقود من الزمن. ويعتقد بعض الوفود بحسن نية أن كل تلك العناصر يمكن بعثها واستردادها متى بدأنا الشغل. يخامرنا الشك في أننا نقدر بعد عام من الآن على فعل ما لا نستطيعه الآن.

هل تمثل الوثيقة CD/1840 حلاً وسطاً؟ إنها كذلك، لكنه حل وسط مختلّ، فيما بين بلدان متشابهة التفكير عموماً. إلا أنها لا تستجيب للشواغل الأساسية الدنيا لكافة أعضاء المؤتمر. ولم تمنح تنازلات لكل الجهات. فبكل إنصاف، لقد تقدم الاقتراح إلى حد ما مقارنة بالوثيقة L.1، إلا أنه لا يمثل إختراقاً، في شكله الحالي.

أهناك حكم مسبق؟ من رأينا أن الورقة تستيق النتيجة. توافقت الآراء، حتى السنوات الأخيرة، على أن مؤتمر نزع السلاح سيعمل في سبيل معاهدة للمواد

الانشطارية قابلة للتحقق. وهذا المقوم الرئيسي منعدم في الوثيقة CD/1840. لما؟ لأن مبدأ التحقق والحال هذه يركن ومن المحتمل أنه يَحْتَط. كما أن الورقة تنبئ بنتائج المناقشات المضمونية حول المسائل الأساسية الثلاث الأخرى.

هل نَمَّة شروط مسبقة؟ إننا لا نوافق على الافتراض بأن الوثيقة CD/1840 لا تضع شروطاً مسبقة. ففيها، كما ذكر آنفاً، ثلاثة شروط مسبقة، بئس أو مضرة، مصرّح بها أو غير مصرّح - ألا وهي لا تحقق من معاهدة المواد الانشطارية ولا لجان تفاوضية مخصصة والمعاملة التفاضلية للمسائل الأساسية الثلاث، وإلا تعثر العمل. إننا نناشد كل المعنيين بإزالة تلك الشروط المسبقة وإعادة إدراج التحقق في الولاية المخولة بموجب معاهدة للمواد الانشطارية.

أولست جميع المسائل الجوهرية جاهزة للتفاوض؟ إن مسألة معرفة ما هي الجاهزة منها للتفاوض، أو غير الجاهزة، غير متفق عليها. فتحديد مدى الجاهزية يكون في عين الناظر، أو قل إن شئت إنه متوقف على حليمت الذوق في لسان المتذوق للطعام، رهناً بحتميات السياسة العامة. إننا نرى أن ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح كلها مسائل جاهزة للتفاوض حسبما اقترح في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبما أننا سقنا حججاً مفصلة إبان المناقشات غير الرسمية للتدليل على هذه النقطة، فإننا لا نريد تكرارها.

كلنا نعلم أن التفاوض على معاهدة المواد الانشطارية انطلقت في سنة ١٩٩٨ على أساس متفق عليه وفي إطار برنامج عمل متفق عليه، بعد الكدّ لمدة خمس سنوات من أجل وضع ومتابعة ولاية شانون. وقد تسنى، وقتئذٍ، مباشرة المفاوضات بمعالجة المسائل لا بالتفرّج عليها. ومع ذلك، وفي الأسابيع الأخيرة، ساندت بعض البيانات الوطنية الوثيقة CD/1840 في الجلسات العامة. وقد أعربت باكستان، في بيانها المدلى به يوم ١٧ حزيران/يونيه، عن تحفظاتها تجاه الاقتراح في شكله الراهن. ومنذئذٍ، لم يحدث تطور ذو بال يقلص الفوارق في المجالات الرئيسية، وإن أجريت مفاوضات جد غير رسمية حول النقاط التي أثارها باكستان. وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعلنت هيئة القيادة الوطنية ما يلي:

"استعرضت هيئة القيادة الوطنية الوضع الحالي للمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بما في ذلك ما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة. وكررت الهيئة موقف باكستان المحبذ لمعاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف وقابلة للتحقيق دولياً وفعلياً، مع مراعاة الشواغل الأمنية للدول جميعاً".

وفي ضوء هذا التوجيه: (أ) ستوقع باكستان كل ترخيص غير تمييزي أو ولاية غير تمييزية؛ و(ب) ستقترح باكستان أن يعمل مؤتمر نزع السلاح على إيجاد ولاية تكون بها معاهدة المواد الانشطارية قابلة للتحقق.

وسيكون بإمكاننا تأييد الوثيقة CD/1840، إن هي روجعت لمعالجة المسائل التالية المذكورة في الوثيقة CD/1843:

- الالتزام بالتفاوض على معاهدة مواد انشطارية "غير تمييزية، متعددة الأطراف وقابلة للتحقيق دولياً وفعالاً". وهذا هو المفتاح
- وإيجاد حيز لمعالجة مسألة مخزونات المواد الانشطارية حالاً ومآلاً
- وإحداث توازن بين جميع المسائل الأساسية الأربع - نزع السلاح النووي معاهدة وقف صنع المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي
- واستخدام اللجان المخصصة أو الهيئات الفرعية الأخرى كآليات للتفاوض، وفقاً للنظام الأساسي لمؤتمر نزع السلاح
- والتفريق بين دور المنسقين في تيسير المناقشات غير الرسمية ووظائف هيئات المؤتمر الفرعية الرسمية التي تتفاوض في سياق برنامج العمل. فقد عمل المنسقون بصفة غير رسمية، إلى حد الساعة، تحت سلطة رؤساء المؤتمر. وسيستدعي ترسيم دورهم كهيئات فرعية للمؤتمر إجراء مفاوضات مفتوحة ومكتملة. وهذا لا يمكن القيام به على نحو غير مباشر بدمج دور المنسقين مع برنامج العمل المقترح.

بالنسبة لباكستان، لإدماج التحقق الدولي والفعلي في الولاية المقترحة أهمية حاسمة. فهذا نابع مباشرة من مصالحنا الوطنية الحيوية، كما نعرفها. وبدون تحقق، سوف لن تشجع معاهدة للمواد الانشطارية لا نزع السلاح ولا عدم الانتشار. أما النقاط الأخرى، فلنا الاستعداد للتفاوض عليها.

واستناداً إلى تلك النقاط، فإن باكستان مستعدة للمناقشات الرسمية وغير الرسمية. وسنكون أيضاً على أهبة لترح تعديل للوثيقة CD/1840 أو اقتراح منفصل يتضمن عناصر صيغة مقبولة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير خان على بيانه وعلى كلماته التي اعترف بها بعمل الرئاسة. وتخبرني الأمانة أن سفير سلوفاكيا بينتر أدرج اسمه على قائمة المتكلمين. له الكلمة.

السيد بينتر (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، في مستهل بياني، يطيب لي أن أهتلك على تولي الرئاسة الأخيرة لعام ٢٠٠٨ وأتطلع إلى العمل معك ومع فريقك في الأسابيع القادمة. وأود أن أشكر سلفك، السفيرة كريستينا روكا وكل أعضاء السداسية الرئاسية، على جهودهم الدؤوبة ولوضعهم مؤتمر نزع السلاح من جديد على السكة لإنجاز وظيفته الرئيسية.

وفيما يخص آخر جلسة عامة، صدرت إليّ تعليمات بأن ألفت انتباه المؤتمر إلى بيان وزير الشؤون الخارجية لسلوفاكيا الذي أدلى به يوم ١٤ آب/أغسطس فيما يتصل بالحالة في جورجيا. إن موقف جمهورية سلوفاكيا من تسوية النزاع الحالي في جورجيا نابع من الاحترام والدعم الطويلين الأجل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية في إطار حدودها المعترف بها دولياً. وكل خطوة تهدد هذا المبدأ لن تقبلها سلوفاكيا. وما فتئت سلوفاكيا ترفض، وسترفض مستقبلاً، استعمال القوة من جانب أية أطراف لتسوية النزاعات والمسائل المطروحة، ومنها ما يخص التنازع على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. فسلوفاكيا تدعم كل الدعم جهود الوساطة التي تبذلها الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي بخصوص حل النزاع في جورجيا. ويعكس موقف سلوفاكيا تماماً استنتاجات مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية يوم ١٣ آب/أغسطس. وكجزء من تسوية الوضع في جورجيا، من الأمور التي تساندها سلوفاكيا إيفاد بعثة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأوروبي إلى البلد. وقد وفرت سلوفاكيا، لصالح تسوية الأزمة الإنسانية، معونة إنسانية قدرها ٥,٦ ملايين كراون سلوفاكي لجميع مواطني جورجيا الذين يعانون من النزاع المسلح، ومنهم اللاجئون من أوسيتيا الجنوبية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، يا سيادة السفير بينتر على بيانك وكلماتك الرقيقة لتبؤني الرئاسة.

لدينا متسع للمزيد من المتكلمين. أرى أن ممثل نيوزيلندا يطلب الكلمة. فليفضل.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، هل لي أن أضم صوتي إلى صوت الزملاء الذين هناؤك وجاملوك لتوليك الرئاسة وأثنوا كذلك على العمل الذي أنجزه الرؤساء السابقون؟ أعتقد أننا نود جميعاً أن نعترف بذلك العمل ونعبر عن ثقتنا ونحن نطمح إلى أن يتقدم مؤتمر نزع السلاح تحت رئاستك. وأود أيضاً أن أنضم إلى آخرين للإشادة بالسفيرين المغادرين لما أسهما به في المؤتمر وقت وجودهما هنا.

لقد استمعنا هذا الصباح إلى عدد من المداخلات الشيقة التي طافت عبر مجال جد واسع وكان اثنان منها مترابطتين بالتأكيد. فمداخلتنا زميلنا الموقرين من فرنسا ومن باكستان بينهما صلة، من حيث أن كليهما تعالج عجز المؤتمر عن الجلوس إلى مائدة المفاوضات، الشيء الذي ظل طبعاً رديحاً طويلاً من الزمن في هذه القاعة موضعاً للتعليق. في الواقع، لقد كان الأمر هكذا، فيما اعتقد، حوالي ١١ سنة. ووددت فقط أن أتناول بعض النقاط التي أثارها زميلنا من باكستان، لأنه في اعتقادي من المهم أن يدون في السجل عن هذا الموضوع بطريقة تعكس ليس فقط وجهة نظر واحدة وإنما أيضاً وجهات نظر أخرى في هذه القاعة.

وإن وجهة النظر التي أمثلها، وهي وجهة نظر بلادتي، وجهة نظر بلد لا أسلحة نووية له، بلد حلف ألا يكتسب أبداً أسلحة نووية، بلد ملتزم تمام الالتزام بعدم انتشار الأسلحة النووية، أفقياً ورأسياً معاً. أعتقد أن سجلنا موقفه جد قوي من هذا القبيل. وقد تكلمنا في هذه الهيئة وأيضاً غيرها من الهيئات، في كثير من المناسبات. ويمكنني أن أدرك إذن

أن المنظور الذي لدينا بشأن عجز المؤتمر عن التحرك فيما يتصل ببرنامج العمل ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد يختلف نوعاً ما عن منظور الزميل الباكستاني، وذا بديهي وهو قادم من بلد يملك أسلحة نووية ولم يأخذ على نفسه بالتزامات من الصنف الذي أسلفت الحديث عنه وأخذ به بلدي، باعتباره دولة غير حائزة للأسلحة النووية وطرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإنني استشف، حقاً وبوضوح، من البيان الذي أدلى به زميلنا الموقر من باكستان في القاعة هذه الصبيحة أن الفارق بين المنظورين ظاهر للعيان. أود فقط أن أناقش بإيجاز النقاط الست التي فصلها هذا الصباح كسندٍ لموقفه.

فيما يتصل بالنقطة الأولى، التي تسأل فيها هل قاعدة التوافق مُساءً استعمالها؟ جليُّ أن استخدام العبارة "استعمال" أو "إساءة الاستعمال" أمر يمكن أن يكون فيه أخذ ورد إلى حد بعيد ومن الواضح أن في مؤتمر نزع السلاح قاعدة توافق، من الواضح أن الاستفادة من تلك القاعدة أمر يعود إلى الدول لمنع سير العمل في المؤتمر إن هي رغبت في ذلك. لكن هذه الهيئة فريدة، في نظري، من حيث مستوى الضمانات المدججة، في هذا الشأن، في استعمال التوافق في المؤتمر. فمثلاً، يلزم التوافق على برنامج العمل. وبمجرد الاتفاق عليه ومباشرة العمل به فعلياً - ومع الأسف، عجزنا لمدة ١١ سنة، أو هل كانت المدة ١٢ سنة؟ لقد خانتني ذاكرتي - بمجرد مباشرة العمل فإن الاتفاق بالفعل على حصيلة معينة يستوجب التوافق. هكذا، عندنا ضمان ثانٍ للتوافق مدمج. وبذلك، فإن الحاجة تدعو بجلاء إلى التوافق في المؤتمر لاعتماد أداة ككل. وعلى هذا النحو، لدينا مستوى ثالث من الضمان مدمج. وبالطبع، لجميع الدول حقها السيادي في أن تقرر بأن تكون أو لا تكون أو عليها أن تكون طرفاً في حصيلة مؤتمر نزع السلاح. وبمجرد كون المؤتمر قد اعتمد حصيلة ما لا يعني أن جميع الدول تصبح طرفاً في تلك الحصيلة. لدينا إذن مستوى رابع من الضمان المدمج. أقترح بالتالي أن تتبع الدول بالفعل، في حالة ما إذا تواترت مثل هذه الضمانات، نهجاً مرناً فيما يتعلق بالطور الأول من هذه العملية، وهو أن توافق على برنامج للعمل، لأنها لها، بواسطة تطبيق قاعدة التوافق هنا، وفي نهاية المطاف من خلال اللجوء إلى سيادة الدول، كثيراً من الضمانات المدججة التي تكفل لها ألا تصبح طرفاً في حصيلة لا تستجيب لمصالحها الوطنية، حتى وإن كان حكم المجتمع الدولي بأنها تلي مصالح الجماعة. ومرة أخرى، وكما قلت، أقترح اتباع نهج تحتكم فيه إلى قاعدة التوافق في المرحلة الأولى عند الموافقة أو عدم الموافقة على برنامج العمل، نهج فيه انفتاح ومرونة، ودعوني أقول أن كل الدلائل تشير إلى أننا للأسف في ذلك الوضع وأن ذلك قد حدث بالفعل.

وبخصوص النقطة الثانية، أي هل "الكمال" عدو "الجودة" في مؤتمر نزع السلاح؟ أوافق زميلنا من باكستان الرأي تماماً بأنه لا ينبغي أن يكون الأمر كذلك ونحن لا نسعى حقيقةً إلى الكمال. ينبغي ألا نفتش عن الكمال عندما نقرر بدء العمل. ما ينبغي لنا أن نفعله هو البحث عن قاعدة للشروع في العمل، ثم تتفاوض على مواقفنا الوطنية في سياق تلك المفاوضات. هذا ما يقع عادة في أماكن أخرى. فالمرء لا يحبط اعتماد برنامج العمل ليمنع

تنفيذ المرحلة الأولى ويحول دون اختبار مواقف البلدان الأخرى والمواقف الوطنية الخاصة به ومعرفة موقعها من الجوهر. ولا ريب أن موقفنا الوطني حيال الجوهر لربما لا يختلف كثيراً عن الموقف الذي أبداه مندوب باكستان هذا الصباح حول المضمون. إننا نعتقد أيضاً أنه يمكن أن يوجد تحقق دولي ومقبول. ونعتقد كذلك أنه يجب عدم التمييز. ونعتقد كذلك أن المخزونات الحالية يجب أن تضمن في المعاهدة التي تستحدث، غير أننا مستعدون لكي نوضع حججنا على المحك، كما يجري في كل المفاوضات، ونؤمن أن الكل في هذه القاعة مستعد لكي نوضع مواقفه على المحك، ولكي تناقش، ليتبين الكيفية التي تضاهي بها بعضها البعض، عوضاً عن الاكتفاء بوضع شروط مسبقة وتحديد حصيلة محتومة حول مسائل من الواضح أنها ليست محل إجماع في هذه الرحلة.

أما النقطة الثالثة، فهي: هل الوثيقة CD/1840 حل وسط؟ أجل، إنها كذلك. هل هي حل وسط مختل؟ لا أعتقد أنها حل وسط مختل. في اعتقادي أن رؤساء المجلس المتوالين قد أنجزوا عملاً في غاية الروعة إذ قدموا حصيلة ينبغي أن يقبلها الجميع. هل يستجيب للموقف الوطني؟ موقفنا الوطني المفضل؟ لا. إلا أن هذه هي طبيعة الحل الوسط. فالحل الوسط حصيلة بمثابة موقف معتدل يمكن من تقديم كل الحجج حول الجوهر وهذه الحصيلة المقدمة من الرؤساء تفي بوضوح، في نظرنا، بهذين المعيارين. وهي لا تفي، لا محالة، بموقف أي بلد على حدة، ولا ينبغي لها أن تفعل ذلك، مهما كان مركز ذلك البلد، سواء أكانت له أسلحة نووية أم لم تكن. هذه مسألة ننظر إليها باعتبارها نزاعاً للسلاح النووي. قد تختلف نظرة بلدان أخرى. لكننا نحتاج إلى بسط تلك الأشياء على الطاولة، وعلى مسمع الحضور، وإلى أن نشعر في العمل لن يتسنى لنا أن نمتحن تلك الأشياء.

أهناك حكم مسبق؟ حسناً، في الوثيقة CD/1840 حكم كهذا. بمعنى أنها في الواقع لا تحكم مسبقاً على أي شيء. إذا كان هناك من يبحث عن حصيلة مسبقة في الوثيقة CD/1840، أظن أنك يمكنك القول بأن في تلك الوثيقة حكماً مسبقاً لأنها لا تحتوي على أحكام مسبقة. غير أنني أعتقد أن هذه حجة مبهمة وملتبسة نوعاً ما. الواقع أن الوثيقة CD/1840 تمكن من مناقشة جميع المسائل، لكنها لا تحدد سلفاً ما هي العناصر التي يجب أن تشتمل عليها الحصيلة النهائية. في رأيي، وبموضوعية، ليس هذا بالحكم المسبق. إذا لم يكن أحد في حاجة إلى حصيلة معينة، عندها أظن أن من الممكن أن تقام الحجة - لا أعتقد أنها حجة مقنعة - بأنه ما دامت الحصيلة التي يريدها بلد معين غير مشار إليها بالتحديد كحصيلة في الولاية، فإن ذلك يستبق الحكم على الأشياء. وأنا لا أَرْضَى بهذه الحجة.

وأرى أن ما ينطبق على هذا ينطبق على الشروط المسبقة.

والنقطة السادسة هي: هل المسائل الأساسية غير جاهزة للتفاوض عليها؟ لا ريب، وهذا أيضاً من منظور نيوزيلندا، سنكون سعداء أن نرى أياً من المسائل الكبرى الموضوعة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يُتفاوض عليها. وسوف يسعدنا كثيراً التفاوض على

ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وما لا نؤمن به، وهذا مجدداً مجال أختلف فيه مع زميلنا الموقر من باكستان، هو أنك تستطيع أن تتناولها كلها على حد سواء وبإنصاف في الوقت ذاته. والحقيقة هي أنه حينما تتفاوض مؤتمر نزع السلاح على معاهداته، سواء أكانت معاهدة الأسلحة الكيميائية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ركّز وتفاوض على مسألة واحدة. ولو ركز على أربع أو خمس أو ست مسائل في آن معاً، لأمكن القول بكل ثقة أنه ما كان لنا أن ننتج أبداً معاهدة للأسلحة الكيميائية ومعاهدة لحظر التجارب النووية، ولكان المجتمع الدولي أتعس حظاً وكان الأمن الوطني الجماعي أتعس حظاً. والحال أن من المحال حتى بالنسبة للوفود الكبيرة أن تتفاوض على كل شيء في الوقت نفسه. وهذا يصدق حقاً على الوفود الأصغر حجماً، ليس لأنها ينقصها الالتزام، وإنما ببساطة لأن ذلك لا يتأتى على المستوى العملي.

هكذا، يلزمنا أن نبدأ في مكان ما وأعتقد أن ما نراه تراه فعلياً كافة الوفود في هذه القاعة وهو أن الأقرب منا هو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وننظر إليها بالفعل على أنها تدير لترع السلاح النووي، وبذلك فإنها تناسب تماماً المسائل الأخرى التي نتطرق إليها هنا. ومن البين أن مسألة التسلح النووي هي مسألة نزع السلاح النووي. وواضح أن ضمانات الأمن السلبية لها صلة بتزع السلاح النووي. لذا، رأيت أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منطوق منطوق.

وإنني أرحب حقاً بإشارات زميلنا الموقر من باكستان إلى مشيئة بلاده لإجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية فيما يتصل بمشروع الولاية في الوثيقة CD/1840، لكنني أعود مرة أخرى إلى النقطة المتمثلة في أننا ينبغي ألا نشترط مسبقاً ما هي الحصيلة التي ستمخض عنها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. أرى، في الجوهر، أننا نحن وباكستان قريبون مما قالته باكستان. إلا أننا لا نؤمن بأنه ينبغي علينا أن نحاول بكيفية ما أن نحدد سلفاً حصيلة المفاوضات قبل الخوض فيها. لم أسمع قط بأن مثل هذه العملية قد اضطلع بها في مكان آخر وأعتقد أنها لم تحصل في حالة مفاوضات أخرى. أرى أنه يلزمنا أن نتوخى الحرص الشديد ونحن سائرون على هذا الدرب.

وعلاوة على ذلك، أعذر عن إطالة الكلام شيئاً ما، لكن يبدو لي أن ذلك كان ضرورياً، نظراً لبيان باكستان الصريح جداً والصادق ونشكر السفير خان على ذلك. ارتأيت أنه كان لزاماً أن أدقق مكتفياً بتناول المسائل المعينة التي أثارها من المنظور الآخر، أو على الأقل منظور من المنظورات الأخرى، الحاضرة جداً في رأيي هنا في المؤتمر، وأتمنى أنه مثلاً أننا سنفكر ملياً بالتأكيد في النقاط التي أدلى بها في بيانه أرجو جدياً من السفير خان أن يفكر ملياً في ما أدليت به من نقاط وما أشرت إليه من منظورات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً لك، يا سيادة السفير مكاي على تفكيرك وثمانيك وأنا ممتن لك على كلماتك الرقيقة. الجلسة متواصلة وأعطي الكلمة الآن للسفير لوشينين، ممثلاً للإتحاد الروسي.

السيد لوشينين (الإتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، لا يسعني إلا أن أتناول الكلمة لأنه يطيب لي كثيراً أن أهنئك على توليك مهام الرئيس. إننا نتمنى لك كل التوفيق وبممكنك التعويل على الدعم الكامل من الإتحاد الروسي. وأود أيضاً أن أشكر السفيرة كرسيتينا روكا، سلفك، وأعضاء السداسية الرئاسية. ونرغب أيضاً، بطبيعة الحال، التعبير عن تشكراتنا الحارة وأجمل تمنياتنا للسفيرين اللذين ستنهيه مهمتهما في جنيف.

وبما أنني تناولت الكلمة، لا أملك طبعاً إلا أن أتطرق إلى موضوع يؤثر، حسبما نعلم، في أنشطة المؤتمر، مثلما أسترعى انتباه جميع دول العالم والمجتمع الدولي قاطبة. إنني أعني عدوان جورجيا على أوسيتيا الجنوبية والعواقب التي أدى إليها.

إنه اليوم الثاني عشر منذ أن بدأ العدوان. ومن المؤسف، علينا أن نلاحظ أنه بدلاً من التحليل الجاد لأسباب المأساة والبحث عن سبل موصلة إلى سلام دائم في الجمهورية، تواصل وسائل الإعلام الغربي إشاعة معلومات مغلوطة تحرف الوضع الحقيقي بشكل مفضوح. وينطبق هذا، أولاً وقبل كل شيء، على تحديد من هو المذنب المعتدي. ومن الملائم هنا النظر إلى الأحداث بتسلسلها الزمني.

في يوم ٧ آب/أغسطس، في الساعة ٢٢/٣٥، بدأت جورجيا عملية هجومية على أوسيتيا الجنوبية تحت شعار "إعادة النظام الدستوري في منطقة النزاع" - مستعملة القوة. وفي ٨ آب/أغسطس، في الساعة ٠٠/٢٠، بدأ قصف تشينغالي وقرى في أوسيتيا الجنوبية بالمدفعية، مع استعمال نظم "غراد" لإطلاق القذائف الصواريخ المتعددة. وهذه، في جوهرها، ذخيرة عنقودية تضرب المناطق المستهدفة. ووجدت قوات حفظ السلام الروسية نفسها في منطقة إطلاق النيران. وقد أطلقت النار عليهما مباشرة - وهذا أمر يؤسف له بوجه خاص - من طرف قوات حفظ السلام الجورجية. وفي الساعة ٠١/٢٠، شرعت القوات والدبابات وكتيبة المشاة الجورجية في التحرك صوب تشينغالي. وفي صباح يوم ٨ آب/أغسطس، سيطرت القوات الجورجية على جزء من عاصمة أوسيتيا الجنوبية، تشينغالي، وعلى ثماني قرى في أوسيتيا الجنوبية مسحت بأتم معنى الكلمة من على وجه الأرض. وقد تسبب هذا في عدد كبير من الإصابات في صفوف السكان المدنيين في أوسيتيا الجنوبية وقوات حفظ السلام. فقد تكبدت قوات حفظ السلام وحدها ١٨ قتيلاً و ٧٠ جريحاً. وفي الشطر الثاني من ذلك اليوم، وفي أعقاب تلك الأحداث، وفي ظروف التهديد المتواصل بإزهاق أرواح المواطنين الروس في أوسيتيا الجنوبية وتماشياً مع الحق في الدفاع عن النفس، أرسلت روسيا قوات إلى أوسيتيا الجنوبية لدعم قوات حفظ السلام الروسية ولحماية المدنيين.

تلکم حقائق. ولا یخفی علی الجميع أن زعامة جورجيا هي التي شنت العدوان. وأنها انخرطت في تطهير عرقي وانتهجت سياسة الإبادة الجماعية. ولقي هذا كله ما يستحق من رد حازم. وكان من الضروري فعل ذلك. فقد أنقذت روسيا أساساً شعب أوسيتيا الجنوبية من الفناء. فلنسمي الأسماء بمسمياتها. أدرك أنه ليس من المبهج للجميع سماع هذه الكلمات وهذا النوع من التحليل، لا سيما هؤلاء الذين أعدوا الزعامة الجورجية، والذين أرسلوا الأسلحة إلى هناك و"غذّوا" ذلك النظام، محاولين تقديمه باعتباره "خزانة عرض للديمقراطية" في مرحلة ما بعد الحقبة السوفياتية. إن كانت هذه هي الديمقراطية، فهي بالكاد النوع الذي يحتاجه أي كان. وبالطبع، فإن أنشطة الزعامة الجورجية تلقي بظلالها على القيم الديمقراطية وعلى كل ما نشغل من أجله، في مجلس حقوق الإنسان أو في غيره من الأماكن في الأمم المتحدة. وعوضاً عن إدانة تلك الأفعال الصادرة عن جورجيا، فإن البعض يدافعون عنها ويتهمون روسيا باستعمال القوة وحتى بالأعمال العدوانية. نتمنى أن يسود العدل والحق.

وبتضافر جهود روسيا ورئيس فرنسا، اتفق في موسكو، يوم ١٢ آب/أغسطس، على ستة مبادئ لتسوية النزاع الجورجي. في يوم ١٨ آب/أغسطس، أخذت روسيا في سحب بعض الوحدات من قواتها المسلحة التي أرسلت إلى جورجيا لتعزيز وحماية قوات حفظ السلام الروسية في وجه العدوان الجورجي. ونلاحظ بقلق أنه لم يحدث إلى حد الآن أي تأكيد لرجوع القوات الجورجية إلى مواقعها الأصلية، حسبما تقتضيه المبادئ منها. وبطبيعة الحال، فإن سرعة خطواتنا التالية ستتوقف على مدى قيام جورجيا حسبما يمليه الضمير بما هو مطلوب منها. بيد أن جورجيا، استناداً إلى المعلومات المتوفرة، ليسا البتة في عجلة من أمرها للوفاء بواجباتها. هذا ما تدل عليه بيانات الوفد الجورجي الحقودة المدلى بها في اجتماع خبراء الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. فقد حاولوا هناك من جديد تقديم الأحداث على نحو يجعل من روسيا هي المعتدي. إلا أنه، ومرة أخرى، تنقلب الأمور رأساً على عقب.

والمشكلة المطروحة أيضاً - ويبدو لنا أنه يتعين التفكير فيها، والتفكير فيها جدياً - أن السيد ساكاشفيلي نفسه ما انفك، أثناء تلك الأحداث، يتهم مراراً وتكراراً الغرب والنااتو (منظمة حلف شمال الأطلسي) بعدم تقديم الدعم والعون الأساسيين لجورجيا في أفعالها. ورداً على ذلك، وهذا صحيح، جاءت بيانات بما معناه أن جورجيا سوف تلقى الدعم الضروري، وأن المساعدة - أي المساعدة العسكرية - ستقدم إلى جورجيا وأن جورجيا سوف تكون أقوى مما كانت عليه قبل نشوب الأحداث. أي أن البيانات المدلى بها من نوع وكأن أحداً يحاول العودة إلى الوضع مثلما كان قبل تلك الأحداث التي يرثى لها. ليست هناك حاجة إلى تعزيز قوة جورجيا عسكرياً. يلزم التفكير في تثبيت فهم الزعامة الجورجية لمسؤوليتها إزاء المجتمع العالمي. إنها في حاجة إلى تربية أساسية، إلى شيء من الثقافة؛ إلى هناك يلزم أن تذهب الموارد وهذا ما ينبغي فعله لكي تعود الزعامة الجورجية إلى الواقع.

لقد أفادت التقارير الواردة اليوم أن مجلس الناتو مجتمع في بروكسيل على مستوى وزراء الخارجية. وتشير الدلائل إلى أن بيانات أدلي بها في هذا الاجتماع مؤداها أن الأبواب مفتوحة لدخول جورجيا تلك المنظمة. لنفكر قليلاً في ما مغبة ذلك. سبق لي أن قلت إن جورجيا، إذ تستعين بالناتو وبعض البلدان، من الغرب عامّة، تسعى إلى إقحام بلدان الناتو وروسيا في النزاع. ويمكن للمرء أن يتخيل ما سوف ينجّر عن كل ذلك. الأمر في غاية الخطورة. إذا كان هذا النوع من الاقتراح مقدماً فعلاً، ومن الصعب تصور ذلك، عندها ستكون المسألة ليست مجرد معيار مزدوج وإنما انعدام المعيار بالمرّة. لقد أحلت جورجيا بواجباتها الأساسية الناجمة عن عضويتها في المنظمات الدولية. وقد ازدرت وثيقة هلسنكي الختامية ومدونة قواعد السلوك بشأن الجوانب العسكرية والسياسية للأمن وميثاق الأمن الأوروبي وأحلت إخلالاً سافراً بواجباتها الإنسانية والسياسية المستمدة من عضويتها في مجلس أوروبا. وإن المرتكزين هنا، في كل مكان، هما مبدأ عدم استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات. لكن جورجيا أحلت بالواجبات التي تعهدت بها بتقاربها مع الناتو والاتحاد الأوروبي رغم أن تلك الواجبات مجسدة في الوثائق الموقع عليها بينها وبين هاتين المنظميتين. ذلكم سرد مباشر، سرد صريح لواجبات جورجيا وإخفاقاتها في أن تدرك أن عليها أن تبرز بتلك الواجبات. ويبدو لنا أنه لا بد لنا من أن نعمل سوياً لإفهام الجورجية هذا الوضع المرفوض.

وختاماً، أود أن أعلن أن روسيا تعمل على نطاق واسع على إعانة اللاجئين وترميم السكنى والهياكل الأساسية التي دمرت بفعل الأعمال العسكرية في أوسيتيا الجنوبية. وتوجد على طاولة الأمانة نشرة صحفية أصدرتها بعثتنا تحتوي على معلومات مفصلة عن ذلك. إذا كان الأمر يهكمكم، يمكنكم الحصول هناك على نسخة منها. ودعوني أقول لكم - وهذه بضعة أرقام ليس إلا - إن روسيا قررت بدايةً رصد ٥٠٠ مليون روبل واتخذ قرار بالأمس بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٥٤٠ مليون روبل. وزيادة في التوضيح، أنا أتحدث عن أفراد ٤٥ مليون دولار لمساعدة اللاجئين والسكان مباشرة. وفضلاً عن ذلك، اتخذ قرار برصد ١٠ بلايين روبل - أي ما يفوق ٤٠٠ مليون دولار - لترميم الهياكل الأساسية والمنازل والمساكن المهدمة هناك. ويتعين علي أن أقول أن المجتمع الدولي يقدم أيضاً مساعدة إنسانية ضخمة عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وسائر منظمات الأمم المتحدة. وفي كل يوم، يعود الآلاف من سكان أوسيتيا الجنوبية واللاجئين في أوسيتيا الجنوبية إلى بلدانهم. وواضح أن ترميم ما أفسدته الحرب لا يتم بين عشية وضحاها. المهم، مع ذلك، أن الحياة تعود إلى ربوع أوسيتيا الجنوبية ولن تذخر روسيا جهداً أو موارد لضمان الطمأنينة والأمان لشعب الجمهورية.

يسألني زملائي ما العمل والحالة هذه؟ وكيف ينبغي أن نتصرف؟ وما التدابير التي يمكن اتخاذها؟ لا غرو أنه يتوجب القيام بهجوم سلمي بدعم من المجتمع الدولي أجمع. وأود

أن أذكر أن من بين المبادئ الستة التي وافق عليها الرئيس نيكولاس ساركوزي ودميتري ميدفيديف مبدأ عدم استعمال القوة. فالمهمة التي تأتي إذن في المقام الأول هي الإسراع بإعداد وتوقيع صك ملزم قانوناً بعدم استعمال القوة. وهذه الوثيقة هي، بالفعل، الأساس لتحقيق كل المبادئ الأخرى. وهي وحدها التي يمكن أن تخلق الظروف اللازمة لإحلال السلم في المنطقة، وهذا ما يجب أن تنصبّ عليه جهودنا جميعاً وجهود شركائنا في الناتو والاتحاد الأوروبي، لا النداءات الداعية إلى إدخال جورجيا في التكتل السياسي العسكري، الذي هو الناتو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً لك، يا سيادة السفير لوشينين. أعطي الآن الكلمة لسفير جمهورية البرازيل الاتحادية سواريس.

السيد سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، ما أود أن أستهل به كلامي - ولا يمكن أن يكون غير هذا - هو أن أعرب عن رضا البرازيل وهي ترى أن رئاسة المؤتمر، الرئاسة الختامية لدورة عام ٢٠٠٨، تتولاها فترويلا، وهي بلد ودولة شقيقة تشاطرها البرازيل أكثر من تُخَم طويل. وبدون أن أتصنّع التواضع، أقول إن هذه اللحظة بالنسبة لوفد البرازيل لحظة غير عادية، إنها فترة عمل لنا اليقين بأن الرئاسة الأمريكية اللاتينية ستعطي فيها توجهاً مختلفاً، وتمنح رؤيا. ولنا كبرهان أول على ذلك أننا أقدم منطقة خالية من السلاح النووي وقارة مسالمة أساساً.

فخلال فترة توليك المنصب، وهذه هي النقطة الثانية التي أود تناولها، سيكون علينا أن نوافق على تقرير المؤتمر لهذا العام. من الجلي أن العملية ليست بالهينة ومن دون أن أرغب في إضافة عبء آخر إلى مسؤولياتنا، أود أن أقول إن وفدي يأمل أن التقرير، في الوقت الذي يكون فيه طبعاً موضوعياً، لن يكون صورة ساكنة ومتحجرة لوضع المؤتمر الراهن، بل سيتضمن - وهذا ممكن فعلة لأنه وثيقة مكتوبة وكل وثيقة مكتوبة لها أسلوب - إسقاطاً للسنة المقبلة، وعلامة ما تدل على أننا لن ينتهي بنا الأمر في مأزق ونعود إلى نقطة الصفر، وإنما نستطيع، بدلاً من ذلك، أن نسير قدماً بما حاولنا بناءه بواسطة زعامة الرؤساء الذين ترأسوا المؤتمر هذا العام.

ونقطة ثالثة، أود أن أشكر سفير باكستان الموقر على بيانه، الذي قام كدأبه على تفكير عميق وقدم بكثير من الوضوح. وبديهي أنني لن أتناول كل النقاط التي أثارها، غير أنني أود أن أقول إنني أوافق عموماً على ما قاله زميلنا الموقر سفير نيوزيلندا. إلا أنه بودي أن أضيف نقطة معينة، هي: بالنسبة لوفدي، ما من تفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية لصنع المتفجرات إلا ويجب أن يغطي أحكاماً للتحقق. من رأي وفدي أنه ليس من المهم أن تكون المسألة متضمنة في ولاية، لأنه وإن كانت كذلك لن نتيقن من نوع البنود التي ستكون في الوثيقة بصيغتها المتفاوض عليها في النهاية. فمن الجلي أن التفاوض فيه تقديم للأفكار وتجاوبه للآراء فيما بين المشاركين.

وبالنسبة للنقطة الأخيرة، أود أن أتحوّل إلى الفرنسية. قدم لنا السفير فرانسوا دوبيل، في خطبة الوداع التي ألقاها علينا، برهاناً أخيراً في هذا المؤتمر، في هذه القاعة، على عمق تفكيره وصفائه. وأود أن أقول إن هيئة كهذه مكرسة للتفاوض، وهي الهيئة الوحيدة التي أنيطت بها هذه المهمة الخاصة في ميدان نزع السلاح، يلزمها الدبلوماسيون طبعاً، والدبلوماسيون، كما سبق أن قيل، يتبعون التعليمات، لكن التفاوض على الصكوك القانونية الدولية يستوجب أيضاً الدراية القانونية والخبرة القانونية وهذا ما سنفتقده نحن في المؤتمر، بغض النظر عن سجاجيا أخرى، بمغادرة السفير دوبيل. سنفقد رجل قانون بارع وأود أن يقيد هذا في سجل جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً لك، يا سيادة السفير سواريس، على تعليقاتك وآرائك وأريحياتك تجاه بلادي. أعطي الكلمة الآن لسفير باكستان خان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن آيرلندا تود التكلم، وبإمكانك أن أتكلم بعدها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن السفير خان يترك المجال لممثل آيرلندا للتكلم، أدعو السيد أوشيا من آيرلندا إلى تناول الكلمة.

السيد أوشيا (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمح في، بادئ ذي بدء، أن أهنتك على توليك منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وأن أرحب بك في جنيف. وأؤكد لك تعاون وفدي الكامل معك في أداء واجباتك. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان وفدي لسلفك، السفارة الموقرة كريستينا روكا، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، والأعضاء الآخرين في السداسية الرئاسية لهذا العام، لمثارتهم على إعادة مزاوله المؤتمر لعمله. ولا يسعني إلا أن أعبر عن الأسى لقرب مغادرة الممثلين الدائمين لفرنسا وفنلندا، السفير دوبيل والسفير كاهيلووتو، لجنيف، وكلاهما أترى مناقشاتنا كثيراً أثناء وجودهما هنا.

وأود أن أضم صوت وفدي إلى الملاحظات البليغة التي أبدتها ممثل نيوزيلندا الدائم الموقر، الذي عبر أيضاً عن موقف وفدي بشأن مسألة إعادة مزاوله المؤتمر لعمله. وكما قال، فإن موقف نيوزيلندا، وهذا يصح أيضاً على آيرلندا، قريب جداً من موقف باكستان حول شتى المسائل الجوهرية المتعلقة بمحتوى المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية.

وأود أن أشير بإيجاز إلى بيان ممثل الاتحاد الروسي الدائم الموقر، السفير لوشينين.

أنا لا أعتزم التعليق على السياق الأوسع لأحداث العشرة أيام الأخيرة في جنوب القوقاز - فموقف آيرلندا مبين في استنتاجات اجتماع الشؤون العامة والعلاقات الخارجية لمجلس الاتحاد الأوروبي المعقود يوم ١٣ آب/أغسطس وفي بيانات وزير الشؤون الخارجية لآيرلندا، السيد ميخائيل مارتين.

وأود أن أ طرح سؤالاً للاستيضاح، بما أننا نسجل. أشار ممثل الاتحاد الروسي الموقر إلى استعمال القوات الجورجية لنظام "غراد" لإطلاق القذائف الصاروخية المتعددة وقال، إذا كان صحيحاً ما سمعته منه، إن ذلك النوع من الأسلحة ذخيرة عنقودية، لا تضرب الأهداف وإنما المساحات. وغير خافٍ على الوفود أن مسألة الذخيرة العنقودية مسألة يعيرها وفدي اهتماماً خاصاً. حسب علمي، القذائف الصاروخية لنظام "غراد" يمكن أن يكون لها عدد من الأنواع المختلفة من الرؤوس الحربية، منها رؤوس حربية أحادية شديدة الانفجار ورؤوس حربية محتوية على ذخائر صغيرة وغيرها. أود الاستفسار من وفد الاتحاد الروسي عما إذا كان مزعوماً أن قذائف "غراد" الصاروخية المجهزة برؤوس حربية عنقودية، بعبارة أخرى تحتوي على ذخيرة صغيرة، هي التي استعملتها القوات الجورجية يوم ٨ آب/أغسطس.

شكراً، السيد الرئيس، وشكراً لوفد الاتحاد الروسي سلفاً على نظره في هذا الطلب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بناءً على طلب ممثل آيرلندا، أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي للإجابة على السؤال الذي طرحه ممثل آيرلندا.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): باختصار شديد، قلت إن نظام "غراد" يمكن اعتباره مطابقاً لتعريف الذخيرة العنقودية. يمكن اعتباره. ما زال يلزمننا حل مسألة تعريف الذخيرة العنقودية. غير أن الأهم هو أن نظم غراد لا تصطدم حقاً بالأهداف المستقصدة - فهي تدمر كل شيء: الكائنات الحية والهياكل الأساسية. وفي الحالة المعنية، استعملت لإطلاق النار على بلدة مسالمة، وعلى السكان المدنيين، وهذا غير مقبول نهائياً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من المناسب دوماً تدارك أوجه القصور. لم أشكر ممثل آيرلندا على بيانه. شكراً له الآن على آرائه وإسهامه. أفهم أن السفير خان ترك مجال الكلام لغيره من غير أن يسحب طلبه للتكلم.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أقدر مداخلات نيوزيلندا والبرازيل وآيرلندا. وأقدر، بوجه خاص، اللهجة المتحضرة والمهذبة التي أعربت بها نيوزيلندا والبرازيل عن تحفظاتهما. وأرحب أيضاً بتحليل سفير البرازيل المحيط إلى حد كبير النقاط التي أثيرتها ورده على تلك النقاط وأقدر له ذلك. ما برحت نيوزيلندا متحمسة في دعوتها إلى بدء أعمال مؤتمر نزع السلاح ويمكننا أن نشاركها تماماً هذا الإحساس بالحماس.

وأنا أشعر، بعد أن استمعت إلى الحجج والردود، أنه قد أصغي إلي جزئياً وبذلك جاءت الردود من نيوزيلندا والبرازيل جزئية. إننا ما زلنا لم نتوغل في صلب الموضوع، لكن خيراً فعلنا إذ سمعنا منظور نيوزيلندا والبرازيل ووصفتها لحل مفضل. وأرحب، بصفة خاصة، بعرض سفير نيوزيلندا للتعهد وأؤكد لسفير البرازيل أن باكستان قد دونت بعناية ملاحظاته حول محتويات ومضمون التقرير الذي سيصوغه مؤتمر نزع السلاح ونحن بالطبع

مستعدون لقبول الاقتراحات وأرى أنه ينبغي ألا نعطي إشارة بأن المؤتمر سيبدأ من نقطة الانطلاق في السنة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً للسفير خان على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسفير دايان جاياتيليك، ممثل سري لانكا.

السيد دايان جاياتيليك (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بينما أود أن أضم صوتي إلى صوت أولئك الذين شكروا سلفك، السفيرة روكا، لما أعتبره قدوة في الإرشاد وهي تدير دفعة مداولاتنا، أود أيضاً أن انضم إلى من رحبوا بك، وخصوصاً زميلي سفير البرازيل، إلى سدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإن سري لانكا تكن لجمهورية فنزويلا البوليفارية بالغ الاعتبار، لزعامتها ومسيرتها الثورية. ويسعدنا كذلك أن أميركا اللاتينية في حالة من الغليان الخلاق والبناء، موحدة بدائل اجتماعية وديمقراطية للأزمة التي تلف العالم. وهكذا، فإن سري لانكا مقتنعة أن برئاستك ستنبثق روح جديدة ويهّل منظور جديد وستستطيعون التأليف بين ما هو مختلف من آراء متضاربة أحياناً جرى الإفصاح عنها في هذا المنتدى، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج العمل. أتمنى لك كل التوفيق وأهنتك على توليك الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً، يا سيادة السفير دايان جاياتيليك. يظهر أنه ليس على القائمة متكلمون آخرون. معذرة، أرى أن جمهورية الصين الشعبية تطلب الكلمة. أعطي الكلمة لسفير الصين الموقر.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً وقبل كل شيء، أود تهنئة سفير فنزويلا هيرنانديس لتوليّه رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وتعرب الصين أيضاً عن تقديرها لسلفك، السيدة روكا، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية الموقرة، لعملها، كما تعرب عن التقدير لجميع الرؤساء الآخرين السابقين لجهودهم ومساهماتهم في المؤتمر.

ونحن ممتنون كذلك لسفيري فرنسا وفنلندا المغادرين لما أنجزاه من عمل من أجل المؤتمر. وقد أخذنا علماً بالبيانات الهامة التي أدلى بها بخصوص عمل المؤتمر سفراء باكستان ونيوزيلندا والبرازيل الموقرون، وغيرهم من المندوبين. وإن تلك البيانات تحتوي على عناصر هامة وستنظر الصين فيها بجدية.

بيد أنني أود أن أقول، وأنا أتحدث باسمي الخاص، استناداً إلى البيانات التي استمعنا إليها للتوّ، إننا علينا أن نواجه الحقيقة المتمثلة في كون الاختلافات ما زالت مستمرة في مؤتمر نزع السلاح حول الكيفية التي ينبغي أن يسير عليها في أعماله. وهذا الاختلافات متصلة بكل من الإجراء والجوهر. وفي الوقت ذاته، يجب علينا مع ذلك أن ندرك أنه، وإن كان كل جانب له رأيه، فنحن يجمعنا نفس الهدف. فكل الأطراف تأمل أن يتقدم المؤتمر وتأمل أن يتقوى ذلك الأمل. المهم في هذه الحالة هو كيفية التعامل مع الاختلافات في المؤتمر. أعتقد أن

الحوار البناء - لا الانتقاد - سيعيننا على فضّ المشاكل وتقليص تلك الاختلافات بدلاً من توسيعها. ذلكم هو النهج الوحيد الذي سيساعدنا على التوصل إلى الاتفاق على برنامج للعمل في أقرب الآجال الممكنة. من رأينا أن كل خطوة نخطوها في ظل هذه الظروف ينبغي أن تسهم في التوافق مبكراً على برنامج العمل. ويتعين، خلال هذه العملية، احترام النظام الأساسي للمؤتمر. والصين على استعداد دائماً للعمل مع كل الأطراف المعنية تحقيقاً للهدف المذكور آنفاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً. أشكر سفير جمهورية الصين الشعبية على مساهماته في أعمال مؤتمر نزع السلاح. يبدو أنه لم يعد لدينا مزيد من المتكلمين. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. بهذا، ننهي عملنا لهذا اليوم. ستعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم ٢٦ آب/أغسطس، في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً، وعندها سيقدم إلينا مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨.

رُفعت الجلسة عند الظهر.